ماهر شرف الدين

مواكبات فكرية للثورة



مواكبات فكرية للثورة

٣

ماهر شرف الدين

مواكبات فكرية للثورة

سياسة

الطبعة الأولى، 2021

منشورات ماهر شرف الدين

ISBN: 978-0-9995375-4-1

مقالات مختارة

واكبتْ الثورة السورية

بين عامَيْ 2018 - 2020

عن العبث الذي نحن فيه

نبذُ الخطاب المتطرِّف مهمٌّ لنا كسوريين، وليس من أجل أن يُصدِّقنا العالم.

فنحنُ لا نُمثِّل حياتنا، بل نعيشها.

***

المحاججون بأنَّ العالم سيقف مع الأسد بغضِّ النظر عن خطابنا، يحسبون الثورةَ تمثيليةً، لجنةُ تحكيمها منحازةٌ.

***

ننبذُ التطرُّفَ ليس من أجل أن يكون العالم معنا، بل من أجل أن نكون مع أنفسنا.

لا ننبذه لأجل سباقٍ انتخابيٍّ عالميٍّ نخوضه مع النظام، فنربح أو نخسر.

بل ننبذه لأنه، ببساطةٍ، ينبذُ الحداثة والمستقبل.

***

الخطابُ المدنيُّ الذي منه انطلقت الثورة، لا بدَّ أن تعود إليه إذا

أرادت تصحيح مسارها.

إنه خطابُ الإنقاذ الوطني المؤسِّس لقيامةٍ ثانيةٍ للثورة.

***

إلقاء اللوم على أيِّ جهةٍ، سوى أنفسنا، ليس خداعاً للذات فحسب، بل هو تدميرٌ لما تبقَّى من هذه الذات.

بعضُ ما نحن فيه صَنَعَه عمى العامَّة وتعامي النخبة.

***

الهزيمةُ بدأت في اللحظة التي هلَّلنا فيها لمقاتلين غرباء، ومتطرِّفين، بحجَّة أنهم «أشدَّاء» في القتال. في اللحظة التي قَبِلْنا فيها مُلثَّماً قائداً لفصيلٍ، وقَبِلْنا فيها مشاهدة الجولاني وهو يعطينا ظهرَه في مقابلاته الأُولى.

***

إعفاء أنفسنا من أيِّ مسؤولية تجاه ما وصلنا إليه -بحجَّة تآمُر العالم علينا- هو فعلُ تزويرٍ.

لقد نفَّرنا القريبَ قبل البعيد، وجعلنا الثورة تأكل أبناءَها.

***

النشطاءُ الذين قتلهم تنظيم الجولاني، اغتيالاً في الشوارع أو تعذيباً في السجون، كانوا كلَّ ما تبقَّى من فرسان الوجه المدني

للثورة، بعدما تكفَّل الأسدُ باغتيال زملائهم الأوائل.

***

هل يمكن للنقاش الوطني أن ينحدر إلى دركِ تسويغِ خطابٍ، مُعادٍ للحضارة والمنطق، مثل خطاب «تنظيم القاعدة»؟!

أليس هذا الانحدار هو الهزيمة الفعلية الأشدّ هولاً من الهزائم السياسية والعسكرية؟!

***

بشار الأسد ليس مديناً ببقائه لبوتين فحسب، بل -أيضاً وأوَّلاً- لأبي يقظان المصري والجولاني والمحيسني والبغدادي.

عاينوا تماثيلَ حافظ الأسد التي دمَّرها المتظاهرون الأوائل، ستتفاجأون بأنه انتصبَ مكانها أشباحُ هؤلاء.

موقع «زمان الوصل»، **25** آب **2019**

الأخلاق الثورية

تشيع مفردة «الأخلاق» حين يكون الحديث عن الثورة. غالباً في سياق المفاخرة، بين «أخلاقنا» و«أخلاقهم»، ونادراً في سياق النقد والتصحيح.

تُستعمل «الأخلاق» بهذا المعنى كسلاحِ مفاضلةٍ بيننا وبين الخصم. ولطول أمد استعمالها بهذه الطريقة، تضمحلُّ قدرتُها في الحفاظ على ذاتها كقيمةٍ مستقلَّةٍ، لتتحوَّل إلى مجرَّد أداة لتسجيل النقاط. تُمسَخ وتُرمى من شاهق.

تتربَّص «الأخلاق»، في سياقها المبتذل هذا، بأخطاء الخصم، من دون الاكتراث بأخطاء أصحابها. تكفُّ عن كونها ذات حدَّيْن. تقتصر على حدٍّ واحدٍ. فيغدو أصحابُها جِـمالاً ترى كلَّ سنامٍ إلا سنامها.

إنَّ إهمال الجانب الأخلاقي في الصراع من طبع المستبدّ. وإذا قلَّده الثائر في ذلك تتحوَّل الثورة إلى مجرَّد احتراب على السلطة أو مجرَّد احتراب للانتقام.

لا يمكن أن يتساوى الثائر والمستبدّ أخلاقياً. وحين يتساويان لا تكون صفة «الثائر» مستحقَّةً لمن يحملها.

المنطلق الأخلاقي للثائر، وحدَه، هو الكفيل بمنح المشروعية للأهداف التي يُضمرها، أو يُعلنها. أمَّا المظلومية، لوحدها، فلا تكفي.

إنَّ المظلومية تتكفَّل الابتداء، لكنَّ الأخلاق الثورية تتكفَّل الاستمرار.

فما يجعل الثائر ثائراً، وما يحمي الثورة من أن تكون محضَ صراعٍ سلطويّ وفوضى دموية، هو الأخلاق الثورية. ولا يجدر بهذه الأخلاق أن تحمل طبع الانتقام والتشفِّي. لا يجدر بها أن تصبح أسيرة الغرائز بحجَّة أنَّ الخصم كان السبَّاق إلى ذلك.

إنما هي أخلاقٌ ثوريةٌ لأنها قادرة على عدم التشبُّه بالخصم. قادرة على مقاومة «إغراء» الانزلاق نحو «الأسهل». بمعنى أنها بالقدر ذاته الذي تُبعد فيه الثائر عن أن يكون مستبدًّاً، تُبعده فيه أيضاً عن أن يكون فوضوياً.

لكنَّ الاستعصاء المجتمعي الحاصل في بلادنا اليوم، والذي ألقى بظلاله على سائر القيم، يبدو بأنه أثَّر، أيضاً، على منظورنا للأخلاق الثورية.

فالأرجح أنَّ استعصاءً ما، موازياً، قد ضربَ فهمَنا للأخلاقيات التي يجب أن يكون عليها الثائر.

لذلك صار التبرير لكلِّ المخازي المرتكبة باسم الثورة أسلوباً سائداً، حتى صار الحديث عن «الأخلاق الثورية» موضع تبرُّم لدى شريحة واسعة باتت تعتقد بأنَّ تبدُّل طبيعة الصراع، من ثورةٍ للتغيير إلى حربِ حياةٍ أو موتٍ، يفرض تبدُّلاً في طبيعة فهمنا لشتَّى المسائل، وعلى رأسها مسألة «الأخلاق الثورية».

وهذا لا يمسخ جوهر الثورة فحسب، بل يمسخ «الثائر» مستبدَّاً فوضوياً، أيضاً ودون إمكانٍ للتراجع.

موقع «زمان الوصل»، **20** تشرين الأوَّل **2019**

القضاء على البدائل

ككلِّ أنظمة الاستبداد، وعى نظام آل الأسد، ومنذ قيامه، خطورةَ وجود البديل. لذلك بطشَ بكلِّ القوى التي امتلكت مقوِّمات إنتاج البديل الصالح. وحين نقول «القوى» فإنما نعني النُّخَب التي لا يمكن لبديلٍ أن يكون صالحاً من دون مشاركتها.

النخبة السياسية توزَّعت بين سجونٍ حُبِسَ فيها المعارضون، و«جبهة وطنية تقدُّمية» حُبِسَتْ فيها الحياة الحزبية.

والنخبة الاقتصادية تمَّ تقويضها لصالح نخبة اقتصادية مُستجدَّة عمادها رجال أعمال من قلب السلطة بنوا ثرواتهم وراكموها من نهب المال العام والاحتكار والتسلُّط على أصحاب المشاريع والاستثمارات، من خلال مقاسمتهم تلك المشاريع والاستثمارات بالقوَّة، وبالتالي تحويلهم إلى جزءٍ من منظومة الفساد الحاكمة.

والنخبة الثقافية التي كانت الأحزاب قد استتبعتها، انطوى أفولُ تلك الأحزاب على جزءٍ من أفولها، بينما وجد المستقلُّون من المثقَّفين أنفسهم أمام بابَيْن: باب السجن أو باب الوظيفة الحكومية

في مؤسَّساتٍ رثَّةٍ على شاكلة مؤسَّسة «اتحاد الكتَّاب العرب» وما شابهها من مؤسَّسات تدجين للمثقَّفين. أمَّا «الناجون» من هذا المصير فهم الذين استطاعوا فتح بابٍ ثالثٍ للهجرة.

من هنا نستطيع أن نفهم، بدقَّةٍ، مغزى جواب حافظ الأسد (الذي نقله دانييل لوكا في كتابه «سوريا الجنرال أسد»، ترجمهُ فايز القنطار، ونشرتْ ترجمته العربية «دار حرمون») لدى سؤاله عن رؤيته لسوريا في حال انتهاء نظامه بأنه لن يكون هناك سوريا.

فسياسة القضاء على البدائل وعلى النُّخَب المنتجة لتلك البدائل، والتي انتهجها حافظ الأسد منذ وصوله إلى الحكم واستمرَّ عليها ابنه بشار، كانت كفيلةً بالقضاء على أيِّ فرصةٍ لقيام سوريا ثانية غير «سوريا الأسد» التي صُمِّمت، حرفياً، لتكون آخرَ السُّورْيَات.

اندلاع الثورة سنة 2011 تمَّت قراءته في الدائرة الضيِّقة للحكم بأنه إعلان صريح عن وجود نخبةٍ جديدةٍ هي في طور التشكُّل، وربما تكون قادرةً على إنتاج البديل الديموقراطي. نخبة غير تقليدية من الشباب الذي سَمَحَ له عالم الستالايت والرقابة الضعيفة على الإنترنت بتثقيف نفسه بأساليب غير تقليدية.

لذلك كانت مهمَّة الثورة العاجلة -ومنذ أيَّامها الأُولى- إنتاج البديل الديموقراطي الأصلح، وليس النسخة الكربونية الرديئة

لنظام استبداديٍّ هو أصلاً نسخة كربونية رديئة.

وقد شكَّلَ عجز الثورة عن إنتاج هذا البديل الصالح، نقطةَ الارتكاز الأهمَّ في قدرة نظام الأسد على إعادة إنتاج نفسه: في الخارج باعتباره سيِّئاً معلوماً بين سيِّئينَ مجهولينَ، وفي الداخل باعتباره الوحيد القادر على إدارة ما تبقَّى من هياكل متداعية لما تبقَّى من الدولة.

إنَّ فشل جماهير الثورة، ومَنْ يُفترَض أنهم النخبة الجديدة فيها، في إنتاج البدائل الحقيقية عن النظام القديم جعل الاستعصاء سيِّد الموقف لفترة طويلة.

وما فاقمَ من حدَّة هذا الاستعصاء الدموي الذي عَلِقَتْ بلادُنا فيه، هو أنَّ ذلك «الفشل» جاء مضاعفاً، لجهة أننا لم نعجز فقط عن إنتاج البديل الأصلح، بل قمنا أيضاً بإنتاج أسوأ البدائل.

وعوض أن نُقدِّم لبلادنا البديل الديموقراطي المنشود، رحنا نُحاججُ العالم بأنَّ بؤس الاستبداد الملتحي يصلح لأن يكون بديلاً لبؤس الاستبداد الحليق.

موقع «زمان الوصل»، **2** كانون الأوَّل **2019**

التحوُّل الأخطر

من معركةٍ للإصلاح السياسي والحرِّيات العامَّة، إلى معركةٍ لإسقاط نظام الاستبداد برمَّته، وأخيراً إلى معركةٍ من أجل البقاء.

يعكس هذا التحوُّل الذي أصاب المعركة الطويلة والكبرى التي خاضها السوريون ضدَّ نظام الأسد، وحشيةً استثنائيةً بدَّلت من طبيعة الصراع وشكله وأهدافه.

فهو ليس مجرَّد تحوُّل تدريجي فرضته تطوُّرات الأحداث، بل هو تحوُّل جذري تمَّ استيلاده استيلاداً، عبر ضخِّ جرعاتٍ غير مسبوقة من التوحُّش.

فالانتقال من حالة طلب الحوار إلى حالة إشهار السلاح إلى حالة القتال حتى الموت، لا يمتلك ما يكفي من السلاسة لكي يتمَّ بشكلٍ تلقائيٍّ وطبيعيٍّ.

لقد فهمَ أركانُ النظام المسألةَ على الشكل الآتي:

معركة الإصلاح السياسي مساويةٌ تماماً لمعركة إسقاط النظام، لجهة أنَّ هذا الإصلاح ليس مستحيلاً فحسب بسبب تركيبة النظام

القائمة على العصب الطائفي (المغلَّف بقشرة «علمانية»)، بل لأنه سيؤدِّي إلى «بيريسترويكا» كاملة تقوم بتفكيك النظام من داخله.

كان النظام ينظر إلى المعركة، منذ البداية، كمعركةٍ من أجل البقاء. وقد أدرك بأنه لن ينجوَ ما لم يتكافأ طرفا المعادلة لتصبح هذه المعركة بالنسبة إلى السوريين، أيضاً، معركةً من أجل البقاء، وليس مجرَّد معركةٍ من أجل الحقوق.

كانت نظرة الثوَّار الأوائل «رومنسيةً» إلى حدٍّ خطير. كان أقصى طموحهم إزاحة رموز الفساد عن كراسيهم وإصلاح ما تبقَّى من النظام. كان الأمل بالتغيير حقيقياً لديهم، خصوصاً وهم يتابعون ما يجري في بلدان أشقائهم من هروبِ رئيسٍ وخلعِ آخرَ، ووقوف بعض الجيوش العربية -ولو شكلياً- إلى جانب مطالب المنتفضين.

ولم تتغيَّر هذه النظرة بشكلٍ كلِّيٍّ، ونهائيٍّ إلى غير رجعة، إلا بعد الألف الأوَّل من الشهداء. صار الثوَّار أكثر فهماً لطبيعة الاستعصاء باعتباره استعصاءً بنيوياً داخل النظام، لا يمكن حلحلته إلا بتدمير النظام ذاته.

في حين كانت نظرة النظام لأي تحرُّك حقوقيّ، ومنذ أيَّام تأسيسه الأولى على يد مؤسِّسه الفعليّ صلاح جديد ومؤسِّسه المنقلب حافظ الأسد، قائمةً على اعتباره تحرُّكاً وجودياً، والتعامل معه وفق

نظرية «إمَّا نحنُ وإمَّا هم». هذه الـ«هُمْ» التي أُعيدت صياغتها في مطلع الثورة بعبارة «نحرق البلد».

الطاولة التي كان يتحلَّق حولها أركانُ النظام لحلِّ الأزمة في البلاد، لم يكن عليها سوى خيار وحيد، هو خيار شمشون الذي قام بهدم المعبد على رأسه ورؤوس أعدائه (للمفارقة، تذكر الأساطير التي تحدَّثت عن شمشون بأنه قتلَ في يوم موته أكثر مما قتلَ طوال حياته!).

بالنسبة إليهم، كان تحويل معركة السوريين من أجل حقوقهم السياسية إلى معركةٍ من أجل بقائهم في أرضهم، هو الخيار الوحيد. كان الطريقة الوحيدة التي تسمح لنظامهم بإطالة عمره وخلق فرصةٍ -مهما كانت ضئيلةً- للنجاة.

وقد انطوى إنجاز هذا التحوُّل، الذي كان بالنسبة إليهم بمثابة إنجازٍ للحلِّ، على كلِّ مواصفات الجريمة التاريخية، لأنه لم يحصل في سياقٍ طبيعيٍّ للأحداث، بل تمَّ تصنيعه بقوَّة التوحُّش، وبقوَّة المزيد من التوحُّش.

موقع «زمان الوصل»، **21** شباط **2020**

عن المال المشبوه

بالمال المشبوه، الآتي من العرب، تمَّ اغتيال الخطاب المدنيِّ في الثورة، لصالح خطابٍ دينيٍّ فركَ الدكتاتورُ يدَيْه فرحاً به.

وبالمال المشبوه، الآتي من الغرب، تمَّ إفراغ النضال المدني من معناه، لصالح «نضالٍ» ارتزاقيٍّ ومشروطٍ يُرضي المموِّل.

***

بالمال المشبوه، تقاعد «الثوَّار»: سياسيُّو الثورة أسَّسوا «مراكز أبحاث» في عواصم إقامتهم، وقادة الفصائل افتتحوا المطاعم في إسطنبول.

ولم يكُ من فارقٍ بين ما قدَّمته تلك المراكز وتلك المطاعم، إلَّا نسبة الدم التي تحتويها الوجبات المقدَّمة.

***

بالمال المشبوه، أُنشئتْ سوقٌ لتجارة الذمم. كان يُنادى على الذمَّة كما يُنادى على البضاعة. سادَ السماسرة، وسادت لغتهم.

***

بالمال المشبوه، اشتروا مطبعةً حديثةً طَبَعوا عليها شهاداتٍ وطنيةً، نافرة الأحرف (والسياق)، وُزِّعتْ على أتباعهم.

بعدها، طبعوا عليها «تاغات» بأسعار الشهداء.

***

بالمال المشبوه، أسَّسوا منابرَ إعلاميةً، اختفتْ -كما انتشرتْ- بسرعة الفطر.

ليس بينها من تركَ أثراً خارج أرصدة أصحابها في البنوك.

***

بالمال المشبوه، استأجروا قاتلاً متسلسلاً.

في البداية، طاردَ الحلمَ ونجح في اغتياله. ثمَّ طاردَ الوعيَ ونجح في اغتياله. ثمَّ طاردَ الأملَ...

***

بالمال المشبوه، سمَّنوا شخصياتٍ مشبوهةً حجبت المشهد بكروشها.

وهكذا، بالمال المشبوه، تَصدَّرَ المشبوهون.

موقع «زمان الوصل»، **15** تمُّوز **2019**

النقد الثوري: حقٌّ أم واجبٌ؟

لضمان استمراريَّتها بشكلها المشوَّه والفاسد، اخترعت أنظمةُ الاستبداد العربية عباراتٍ كثيرةً علَّقتها على حبال الإعلام الرسمي كمانشيتات مقدَّسة، لتُرهب بها كلَّ الأصوات المعارضة والناقدة.

«لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ربَّما كان الشعار الأكثر شهرةً، وترهيباً، والذي استُخدم بإفراطٍ في الحقبة الناصرية، قبل أن تَرِثَهُ عنها الأحزاب الشمولية في الحقبة التي تلتْ، وعلى رأسها «حزب البعث»؛ بشقَّيْهِ السوري والعراقي.

إنه الشعار الترهيبيّ الذي به كُمِّمتْ أفواهُ كلِّ من تجرَّأ على توجيه النقد للهزيمة الكاملة سنة 1967، والتي سُمِّيتْ تلطيفاً بـ«النكسة».

واللافت أنَّ وظيفة ذلك الشعار، وأشباهه، كانت تبلغ ذروتها كلَّما بلغت الهزيمة ذروتها. كان منسوب استعمال الشعار يرتفع كلَّما ارتفع منسوب الهزيمة، ولكأنما الفيزياء حكمت العلاقة بينهما بنظرية «الأواني الـمُستطرَقة»!

وباستمرارٍ، كان حاملو ذلك الشعار يحاولون توسعة نطاقه ليطاول معظم المجالات.

فقمع أصحاب الصوت المعترض في مجال السياسة لا يكفي، طالما المثقَّفون والأدباء ورجال الاقتصاد والقانون يقدرون على الكلام. امتلأت السجون بكلّ صاحب رأي اعتقد بأن لصوته الحقَّ بالعلوّ.

إنَّ تكميم الأفواه بالشعارات كان، وما يزال، الأسلوب المفضَّل لدى الاستبداد بأشكاله كافَّة. وما يختلف هو فقط اختيار المفردات وترتيبها.

الاستبداد الديني، الذي اتَّخذ في الثورة السورية شكلَ جماعاتٍ وفصائل تكفيرية، صاغ شعارَه الترهيبيَّ على شكل تحريمٍ دينيٍّ: حرمة «الطعن على المجاهدين».

صار الحديث عن اغتيال الناشطين في الشوارع وأمام بيوتهم «طعناً على المجاهدين».

وصار الحديث عن السطو على أرزاق الناس وأملاكهم «طعناً على المجاهدين».

وصار الحديث عن احتكار المواد الغذائية وتجارة المعابر «طعناً على المجاهدين».

وصار الحديث عن سرقة الممتلكات العامَّة (ابتداءً من محوِّلات الكهرباء وصولاً إلى أغطية الصرف الصحي) وبيعها كخردةٍ «طعناً على المجاهدين».

صار الحديث عن الآلاف من معتقلي الرأي في سجون الفصائل الإرهابية (سبق أن نشرتُ أسماء 27 سجناً تابعاً لـ«جبهة النصرة» وحدها، مع أماكن وجود تلك السجون) «طعناً على المجاهدين».

بل حتى الحديث عن انتهاكاتٍ لتفاصيل يومية في حياة الناس لم تَرُقْ للتوجُّهات الأيديولوجية للجماعات الدينية، صار «طعناً على المجاهدين».

بالطبع، وبعد ذلك كلِّه، يجدر بنا أن نجيب عن السؤال الذي وُضِعَ عنواناً لكلِّ ما تلاه من كلامٍ: متى يكون النقد الثوري حقّاً، ومتى يكون واجباً؟

وجوابي محمولٌ على ذلك التطابق النادر، الحاصل في هذه الحالة، بين الحقّ والواجب.

ففي زمن الثورة، الذي هو زمن التحوُّل الجذري الشامل الخطير، يكون النقد حقاً وواجباً في الآن ذاته، وبالقدر ذاته.

شكلٌ من أشكال من التماهي الكامل بين مفهومَي الحقّ والواجب، نجد أنفسنا أمامه، حين يتعلَّق الأمر بالنقد الثوريّ.

إنَّ النقد الثوري حقٌّ من الحقوق بقدر ما هو واجبٌ من الواجبات.

بل هو بالأحرى، وبتكثيفٍ أشدّ، واجبُ استعمالِ هذا الحقّ، الذي من دونه تُهدَر بقية الحقوق، وتُهمَل بقية الواجبات، ونصبح عالقين بين دكتاتورية ما ثرنا عليه... ودكتاتورية الثورة نفسها.

موقع «زمان الوصل»، 8 أيَّار 2020

التطبيع الجديد

دَرَجَ القاموسُ السياسيُّ العربيُّ، طوال العقود الماضية، على حصر استعمال مصطلح «تطبيع» بالنزاع العربي الإسرائيلي.

وعلى الرغم من تفاقم الخلافات العربية - العربية في القرن الفائت، والتي وصلت إلى حدّ غزو بلد عربي لبلد عربي آخر (العراق والكويت)، إلا أنه، وبما يشبه الاتفاق الضمني، تجنَّب الكتَّاب والصحافيون العرب استعمال مصطلح «تطبيع» خارج السياق الإسرائيلي، إجلالاً للقضية الفلسطينية وتنزيهاً لها عن أي تشبيهٍ يمكن أن يُؤثِّر على فرادتها وفرادة المصطلحات المتعلِّقة بها.

لكنْ مع حصول نكبة جديدة في القسم الشمالي من بلاد الشام - سوريا 2011، زاحمت النكبة القديمة في قسمها الجنوبي - فلسطين 1948، انتهت مدَّة صلاحية «الحصرية» المذكورة. وصار شائعاً، إن لم نقل مرغوباً، أن يقوم الإعلام العربي باستعارة مصطلحات النكبة الفلسطينية في سياق حديثه عن النكبة السورية.

لقد تمَّ استخدام معظم مصطلحات القضية الفلسطينية في

وصف الحدث السوري المأساوي (النكبة، الترانسفير، المقاومة، الاحتلال، حقّ العودة... إلخ) إلى درجة المطابقة بين صورتَي النظامين - السوري والإسرائيلي في البلدين - سوريا وفلسطين.

المصطلح الوحيد الذي بقيَ خارج التداول هو مصطلح «التطبيع»، والسبب هو انعدام وجود السياق الصالح للاستعمال. فنظام الأسد آيلٌ إلى السقوط، وليس هناك أي طرح جدِّي من أي طرف بإعادة العلاقات معه، خصوصاً بعد طرده من جميع المحافل العربية، وفي مقدّمها «جامعة الدول العربية» التي تمَّ تجميد عضوية سوريا فيها (تشرين الثاني 2011).

ذلك كلُّه تغيَّر مع القرار الروسيّ الحاسم بقلب الطاولة في سوريا (أيلول 2015). فبعد شهور قليلة من التدخُّل الروسيّ وبدء تغيُّر المعطيات العسكرية على الأرض، صرنا نلتقط إشاراتٍ، خجولةً وغامضةً، عن إمكانية إعادة التواصل مع نظام الأسد.

هذه الإشارات، التي اتَّخذت آنذاك شكل التسريبات الصحافية، راحت تتصاعد بشكل علنيّ غير مسبوق في الشهور الأخيرة من هذه السنة. وبالتالي خلقت السياق المطلوب لاستعارة المصطلح الوحيد المتبقِّي خارج الاستعمال من القضية الفلسطينية: التطبيع.

اليوم، ولكثرة استعمال مصطلح «التطبيع» من أجل الإشارة

إلى إمكانية إعادة العلاقات مع نظام الأسد، بات يختلط على المواطن العربي، حين يقرأ كلمة «تطبيع» في عنوان أحد المقالات، إذا ما كان المقال يتحدَّث عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل أم تطبيع العلاقات مع نظام الأسد!

لذلك كان إجراء صحيفة كويتية (صحيفة «الشاهد») لقاءً مع بشار الأسد، مساوياً في أثره السلبي لإجراء موقع سعودي («إيلاف») لقاءً مع وزير الاستخبارات الإسرائيلي.

ولذلك خلَّفت الزيارة التي قام بها الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق، قبل أيام قليلة، الأثر السلبي ذاته الذي خلَّفته زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى سلطنة عُمان قبل أقلّ من شهرَيْن.

إنه التطبيع الجديد مزاحماً التطبيع القديم. إنه التطبيع مع الاستبداد مسابقاً التطبيع مع الاحتلال. بل قل إنهما حجرا رحى يطحنان نصفَ قرنٍ مقبلٍ لأوطاننا المبتلاة.

موقع «زمان الوصل»، **20** كانون الأوَّل **2018**

التصفية الفكرية للثورة

عقيد ركن من جيش الأسد متورِّط بجرائم إبادة، تمَّ إلقاء القبض عليه قبل أيَّام، وبدل أن يُسأل عن عدد جرائمه، تمَّ سؤاله عن عدد الركعات والصلوات!

بعد مليون شهيد، وبعد دمار الحواضر والمدن، وبعد تهجير أكثر من نصف سكَّان سوريا، يُحقَّق مع ضابط مأسور في دِينه بدل أن يُحقَّق معه في جرائمه!

الفيديو الذي انتشر على نطاق واسع، لخَّص بأسذج الصيغ -ولكنْ أكثرها أمانةً- حالَ الخراب الذي وصلت إليه سوريا، في مرحلةٍ تكاد تصبح عبثيةً بعدما تمَّ تجريد سابقاتها من العناوين التقدُّمية التي تظلَّلت بها الثورة السورية في مرحلتها الأولى.

وفي اختزالٍ انتهازي وغير أخلاقي، لا يجدر أن يصدر عمَّن يدَّعون بأنهم أصحاب همٍّ ثوريٍّ، انتقد البعضُ الفيديو المنشور من باب أنه «يخدم صورة النظام»! أمَّا الذين انتقدوه بوصفه حالةَ نكوصٍ ثوريٍّ، بصرف النظر عن حسابات الربح والخسارة، فقد

تعرَّضوا لهجوم زمرةٍ اعتاشت على نفاق الجوِّ العام، تحت ذرائع -مهما اختلفت- تبقى رهينة رغبتها في استثمار الغرائز.

الجوّ العام يُحبِّذُ وينبذُ. ثقافة النفاق الإعلامي هي الرائجة، وثقافة النقد منبوذة. الجوّ العام يريد إعلاماً ممالئاً كاذباً تحت شعار «الثورية». تلك الزمرة تفهم ذلك، وتستثمر فيه غير عابئة بالنتائج، ما دام أفرادها يعيشون خارج فيزياء المأساة وداخل دول آمنة.

الذين روَّجوا لـ«داعش» في بداياتها بذريعة «فكرية» متهافتة، عن الشمولية الدكتاتورية التي لا يمكن مواجهتها إلا بشمولية دينية شبيهة بها، ها هم يعيدون الكرَّة في الترويج لـ«جبهة النصرة» بذرائع «فكرية» ودينية أكثر تهافتاً، تاركين ممرَّاً واحداً إجبارياً لمعارضة الأسد، ألا وهو تأييد الجولاني!

مصطلحات «فطائس» و«تمَّ الدعس» و«تحت أقدام المجاهدين»... لم تزل مستمرَّةً ومرغوبةً من قبل قطاع غرَّرَ به الجهلُ حتى بات يرى في الشتيمة فعلاً ثورياً، وفي الكذب فعلاً ثورياً، وفي التلفيق فعلاً ثورياً.

لقد تعرَّضت الثورة في سوريا إلى ما يشبه «التصفية» على المستوى الفكري، ساهم فيها -بعد النظام- رعاعُ المنابر وأشباهُ المثقَّفين الذين رأوا في مسايرة الانحطاط أسرع الطرق للانتشار. ولا

نبالغ إذا ما قلنا بأنَّ هذه التصفية الفكرية للثورة هي التي مهَّدت لما نراه اليوم من تصفيات أُخرى على المستوى السياسي، بل وحتى على المستوى العسكري.

بالطبع لم تُنتجْ ثورات العرب الحديثة فلاسفةً ومفكِّرين، ولكنها مع ذلك نجحت، إبَّان انفجارها الشعبي، في رسم خطوط فكرية عريضة (حرِّية، ديموقراطية، دولة مدنية...) شكَّلت الغطاء النظري الذي حماها مدَّةً من الزمن، في انتظار أن تنجح في بلورة الفلسفة الخاصة بها.

في سوريا، حتى تلك الخطوط، التي ظننا أنها كَفَتْنا شرَّ العَوَز التنظيريّ لبعض الوقت، تمَّ محوها برصاصٍ أطلقته فوَّهةُ بندقيةٍ أخمصها لم يزل عالقاً في عصر ليس هذا العصر. حتى صارت المجاهرة بـ«كفر الديموقراطية»، وفي القلب منها تكفير أصحاب الفكر المدنيّ، تجمع من المهلِّلين والمصفِّقين ما لا تجمعه أيُّ فكرةٍ أخرى.

المظلومية الشعبية استُعملت أشنعَ استعمالٍ حين أُريد لها أن تكون مبرِّراً لكلِّ حالة الانحطاط الثوري الذي وصلنا إليه، وحين أُريد لها أن تكون آلةً لإعادة إنتاج فكر إجرامي معادٍ للحضارة، كالفكر «القاعديّ»، وفق صيغةٍ تزعم سوريَّتها، في معنى أنها تطمح إلى أن يتمَّ تقديمها كحالةٍ وطنيةٍ طبيعيةٍ.

إنَّ النقاش حول هذه المعضلة أساسي وجوهري، إلى درجة أنَّ أيَّ سؤالٍ مطروحٍ خارجه، اليومَ، لن يكون أقلَّ عبثيةً من سؤال العقيد المأسور عن عدد الركعات في صلاة المغرب.

موقع «زمان الوصل»، **26** أيَّار **2019**

سوريا التي لن تأتي

إلى جانب الممكنات الكثيرة التي يمكن أن تتحقَّق في المستقبل الذي ينتظر بلادنا، ثمَّة سوريا مستحيلة.

فالتمزُّق الذي أصاب الخريطة السورية، والذي لم تعد إبرة العسكر قادرةً على رتقه، أصاب علَّة وجود هذا البلد أيضاً.

التعقيد غير المسبوق الذي وصلت إليه الكارثة في بلدنا، جعل الحديث عن سوريا حرَّة وعادلة لجميع أبنائها، في العقدَيْن المقبلَيْن، ضرباً من ضروب الخيال.

نصف القرن من الاستقرار الذي صنعه الاستبداد، سنعيش مقابله نصف قرن آخر من الفوضى التي صنعها الاستبداد أيضاً. وهكذا ستكون البلاد المسمَّاة «سوريا» قد أزهقت قرناً كاملاً من عمر أبنائها بين ظلمتَيْن لا نعرف أيهما الأشدّ سواداً.

وإذا سألنا عن ثمن ذلك كلِّه؟ سيُقال لنا بكل بساطة: لأجل سوريا.

وإذا تجرأ أحدنا على الخروج عن تقاليد «السردية الوطنية»،

التي صُنِعَ نصفها الأول من القصائد ونصفها الثاني من الشعارات، وسأل عن ماهيَّة هذه السوريا التي يتطلَّب وجودها مذبحة أهلية كبرى شارفت على أن تبلغ العقد من الزمن، والتي يتطلَّب بقاؤها ارتكاب سكَّانها كلَّ تلك الفظاعات بحقٍّ بعضهم البعض، فليس لدى أحد أيّ جواب.

لا أملك تلك «الجرأة» التي امتلكها الصحافي اللبناني الراحل غسان تويني حين وصف الحرب الأهلية اللبنانية بأنها «حروب الآخرين على أرضنا». لا أملك هذه القدرة على تزوير الوقائع والحقائق لأجامل بها تاريخاً مزوَّراً.

سنة 1946 رحل آخر جندي فرنسي من بلادنا، وسنة 1963 حصل انقلاب «البعث». وما بينهما 17 عاماً طحنتها الانقلابات العسكرية المتتالية، ناهيك عن ضياع أكثر من ثلاث سنوات منها تحت الحكم الدكتاتوري للوحدة المزعومة مع مصر. أما بعض الومضات الديموقراطية التي تخلَّلت تلك المرحلة فنسجَ منها بعضُ السوريين الحالمين الأساطيرَ عن زمن ديموقراطيّ، طويل وعريض، سبق أن عاشته سوريا! متجاهلين أو جاهلين بأن حافظ الأسد لم يكن إلا تتويجاً لحقبة كاملة من الفشل اسمها «الحكم الوطني». حقبة كاملة من القلاقل والانقلابات العسكرية والشعارات الرنَّانة

التي انتهت بأصحابها إلى تسليم السلطة لجمال عبد الناصر. وعندي يقينٌ -مردُّه قراءة أحوال الدول العربية التي شهدت صعود العديد من الدكتاتوريات في تلك الحقبة- بأنه لو لم يأتِ حافظ الأسد إلى السلطة لأتى شبيهٌ له وفعل مثلما فعل من فرضٍ للاستقرار عبر الإرهاب العسكري والجريمة السياسية.

اليوم، الجميع يتحدَّث عن سوريا خاصَّةٍ به يريد فرضها كسوريا المستقبل: جماعة النظام يحلمون بقيام سوريا «متجانسة» (طائفياً) بحسب «زلَّة لسان» رئيسهم، وجماعة الأحلام القومية الانفصالية يحلمون بسوريا - روج آفا، وجماعة «القاعدة» يحلمون بسوريا - جيب الإمارة...

أمَّا سوريا - الحلم التي مات لأجلها مليون سوري فقد ماتت معهم. أمَّا سوريا - الفكرة التي تشرَّد لأجلها ملايين السوريين فقد تشرَّدتْ معهم، ولم يبقَ من الحلم والفكرة... إلا سوريا المستحيلة.

موقع «زمان الوصل»، **24** كانون الأوَّل **2018**

رؤوس الأيـزيـديات المقطوعة

مرَّ خبرُ العثور على رؤوسٍ مقطوعةٍ لخمسين امرأةٍ أيزيديةٍ ملقاةٍ في صناديق قمامة، في آخر معاقل «داعش» في سوريا، بلا أيِّ ضجَّةٍ على الصفحات السورية المؤيِّدة للثورة.

بل إنَّ القلَّة الذين أوردوا الخبر وجدوا من يُذكِّرهم -بصيغةٍ أقرب إلى التقريع- بضرورة التركيز على مأساة الشعب السوري باعتبارها تتقدَّم على كلِّ مأساة.

ولـمَنْ يذكر، لم يكن الحال أفضل عندما حصلت مأساة سبي الأيزيديات سنة 2014 وتحويلهنَّ إلى عبداتٍ للجنس أُقيمت لهنَّ أسواقُ بيعٍ تمَّ تصوير بعضها بكاميرات أعضاء التنظيم، حيث اقتصر كثيرٌ من ردود الفعل على تكذيب حصول الواقعة أصلاً، أو التركيز على مسألة أنَّ «داعش» تنظيمٌ مُختَرَقٌ باستخبارات الدول بمعنى أنَّ ما حصل ليس أكثر من عملية ذات أهداف سياسية، أو المقارنة -بغرض التقليل من فداحة الجريمة- بين أعداد ضحايا الأيزيديين على يد التنظيم وأعداد ضحايا السوريين على يد النظام... إلى آخر

هذه التنويعات التي استعملت طُرُقاً التفافية كي تتجنَّب المرور في الطريق الرئيسي لردِّ الفعل المسؤول واللائق بمن يحمل همَّاً ثوريَّاً.

والصحيح أنَّ مَثَلَ الأيزيديات ليس فريداً في بابه. فيوم حصلت مجزرة الكيماوي في الغوطة الشرقية سنة 2013، كان من بين السوريين الذين أدمتْ المجزرةُ قلوبَهم أشخاصٌ وضعوا صورة صدَّام حسين كصورةٍ شخصيةٍ لبروفايلاتهم. كان من بين الذين أبكتهم مجزرة الكيماوي في الغوطة أشخاصٌ قاموا بتبجيل صاحب مجزرة الكيماوي في حلبجة (1988)، في احتقار كامل لمأساةٍ كلُّ ذنبها أنها وقعتْ على غيرنا!

بالطبع لم يكن الحال هكذا في بدايات الثورة، حيث كان التعاطف مع نضال الآخرين ومآسيهم سمةً من سمات الحراك الثوريّ في سوريا، وكان أيُّ اعتداء موضعَ إدانةٍ وشجبٍ واضحَيْن. ولكنَّ الإيغال في الدمِّ داخلياً، وإدارة الظهر للمأساة خارجياً، صعَّبا المهمَّة على الذين قرَّروا بأنَّ البوصلة الإنسانية والأخلاقية هي مرشدُ الثورات الحقَّة ودليلها.

إنَّ عمق المأساة السورية لا يجب أن يكون سبباً للتعالي على مآسي الآخرين وتجاهلها والحطِّ من شأنها، أو ذريعةً لأنانيةٍ ترغب في احتكار الوجدان الجمعيّ لنفسها. فالفارقُ الأخلاقيُّ، وحدَه،

هو الذي يمنح الفعل الثوري معناه ووجوده. كما أنَّ صرخة السبيَّة الأيزيدية لدى «داعش» تحمل البحَّة ذاتها لصرخة المغتصَبة السورية في سجون الأسد.

هذه السطور ليست للوعظ، إنما هي طريقةٌ للقول بأنه لا يمكن لخمسين رأساً مقطوعاً ألَّا تعني لنا شيئاً. لا يمكن لتلك الرؤوس ألا تجد مكاناً سوى صناديق القمامة التي اختارها مجرمو «داعش» لرميها فيها.

فتلك الرؤوس إذا لم نقم بإخراجها من المكان الذي تركها فيه السفَّاحون ستجذب إليها، مع مرور الوقت، رؤوسنا أيضاً.

موقع «زمان الوصل»، **28** شباط **2019**

الأوبئة الحقَّة والانقراض الحضاري

ككلِّ شعوب الأرض، تنشغل الشعوب العربية بأخبار الأوبئة البيولوجية. تنشغل بأخبار الأوبئة التي مهما امتدَّ بها العمرُ سيُقاس بالشهور، لا بالعقود والقرون. تنشغل بالأوبئة الزائلة لتغفل عن الأوبئة المقيمة.

إنَّ مقارنة وباءٍ موسميٍّ ابتُليَ به العالم، كفايروس «كورونا» الحالي، بوباءٍ حقيقيٍّ ابتُليتْ به أُمَّتنا، يجعل من الأوَّل مجرَّد غيمةِ صيفٍ.

وإنَّ أضعاف أضعاف هذا الوباء البيولوجي الذي حجرَ على الناس في البيوت لأسابيع، ليس بوسعه أن يفعل ما فعلته بقيَّة الأوبئة التي حجرتْ علينا في الكهوف لقرون.

فالإبادة العَدَدية التي يتسبَّب بها وباء «كورونا» اليوم في بعض المناطق والدول، تكاد تكون لا شيء أمام الإبادة الحضارية التي تسبَّبتْ بها أوبئتنا الراسخة في بلادنا المتهالكة:

وباء التمسُّك بالاستبداد كخيارٍ سياسيٍّ إنقاذيٍّ،

وباء فهم التكفير الدينيّ كشكلٍ من أشكال الحرِّية،

وباء تقبُّل الفساد كصيغةٍ اجتماعيةٍ،

وباء شيطنة المصطلحات الضرورية لقيام الدول الحديثة،

وباء اعتبار الصيغة الحرفيَّة للماضي طريقاً أوحدَ لبلوغ المستقبل،

وباء انتصار النقل على العقل،

وباء رفض الحداثة باعتبارها غزواً حضارياً،

... إلخ.

فأيُّ وباءٍ يستحقُّ مُسمَّاه بعد هذه الأوبئة كلِّها!

لقد وصلت مساهمتنا الحضارية، كعربٍ، في العصور الحديثة إلى الدرجة صفر. أي إلى النقطة التي وجب علينا عندها تسريح الماضي السجين في عقولنا، وتسريح أطراف عباءات أجدادنا من أيدينا للالتفات إلى صنع عباءتنا بأنفسنا.

فحتى في أزمة الوباء الحالي، يكاد لا يوجد شخصٌ عاقلٌ على وجه البسيطة يرنو ببصره نحونا راجياً مساهمتنا في إيجاد لقاح أو دواء.

فلسنا في نظر غيرنا من الشعوب سوى تجمُّعاتٍ بشريةٍ كبيرةٍ

محكومةٍ بمفهومَي الاستهلاك والاستبداد.

والحقّ أنَّ تعريف «الانقراض» لا يجب أن يتوقَّف عند المنطق العَدَدي للأشياء، لأنه يمكن أن يتمَّ على المستوى الحضاري. فهذا «الانقراض الحضاري» في وسعه الحدوث مع وجود أعداد هائلة من الناس، تتجاوز الثلاثمئة مليون إنسان، كما هو حاصلٌ مع أُمَّتنا بالذات.

وفي هذه الحال يغدو الوباء البيولوجي الناتج عن أكل الخفافيش، أهون بما لا يُقاس من الوباء الحضاري الناتج عن العيش في كهوفٍ تحكمها تلك الخفافيش.

موقع «زمان الوصل»، **1** نيسان **2020**

عن «القادة» و«الفضائل الوطنية»

في 14 آب 1793، ردَّ روبسبيير على فكرة التعبئة الجماهيرية وتسليح الشعب لحماية الثورة الفرنسية التي كانت في قلب العاصفة، حيث الغزو الخارجي قد بدأ بتحالف دول الحكم الملكي في أوروبا، وحيث الثورة المضادَّة بدأت تكتسح في مناطق عديدة في فرنسا: «نحن لا ينقصنا الرجال إنما تنقصنا الفضائل الوطنية في جنرالاتنا».

***

والحقّ أننا إذا أردنا إسقاط هذه الشذرة التاريخية على واقعنا الحالي، نستطيع القول بأنَّ الثورة السورية لم ينقصها الرجال يوماً، بقدر ما نقصتها «الفضائل الوطنية» في أغلب الذين تصدّوا لمهمَّة القيادة فيها.

فقد قدَّمت الثورة السورية من الرجال ما لم تتَّسع القبورُ لاحتضان جثامينهم. وقدَّمت من الرجال ما قدَّمته الأمَّهات للأبناء.

لكنها مع ذلك، بل وبعد كلِّ ذلك، عجزتْ عن تقديم قادة حقيقيين يأخذون على عاتقهم حمل هذه الأمانة الكبيرة، من الدماء

والأحلام ومستقبل القادم من الأجيال.

لقد ابتُليتْ الثورة في سوريا بـ«قيادةٍ» ارتجلتْها مصالحُ الدول المتدخِّلة، لا مصلحة الشعب الثائر لاستعادة حقوقه وصوته. وكلّ مجلسٍ أو ائتلافٍ أو هيئةٍ تمَّ تشكيلها لم تكن أكثر من مرايا عاكسةٍ لنفوذ تلك الدول. حتى صحَّ أن نُسمِّيَ ما أُنتِجَ من مؤسَّساتٍ للمعارضة بـ«برلمان مصالح الدول في سوريا».

الأكثر انحناءً كان الأكثر قبولاً لدى السفراء الحاكمين. والأكثر تلوُّناً مع سياسة الدولة التي يقيم فيها، أو يتواصل معها، كان صاحب الفرصة الأكبر لتصدُّر المشهد.

صار لكلِّ دولةٍ ممثِّلها (قُلْ: «ممثِّلوها») في مؤسَّسات المعارضة، والحصَّة الأصغر من التمثيل كانت -ويا للمفارقة!- من نصيب الشعب السوري الذي ادَّعت تلك المؤسَّسات تمثيله. وقد تقلَّصت تلك الحصَّة، يوماً بعد آخر، وتشكيلاً تلوَ تشكيلٍ، حتى قاربت المرحلة الصفرية في الفترة الأخيرة.

وتحت شعار «الواقعية السياسية» غيَّرت الحرباءُ لونَها مئة مرَّة تماشياً مع مصلحة الدولة التي تعمل بإمرتها وتتقاضى الرواتب والأُعطيات منها. وأثناء ذلك تمَّ إفساد المشهد السياسي الثوري برمَّته عبر هؤلاء الأُجَراء الذين امتلأت جيوبهم بالمال لشراء

الذمم. وقد طاولَ هذا الإفساد الممنهج مختلف القطاعات الثورية؛ العسكرية والإعلامية والإغاثية... إلخ.

وحتى الذين أنهت الدول خدماتهم -بعد ضمور توجُّهها المصلحيّ في سوريا- أصرّوا على البقاء في المشهد بأيِّ ثمن، ولم يدَّخروا أسلوباً إلا واستعملوه لأجل ذلك. حتى وصل الحال بأحدهم أنْ قال جهاراً نهاراً، على محطَّة تلفزيونية شهيرة، بأنه يرفض الاستقالة لأنه إذا استقال سيجلس في البيت وسيأتون بشخص غيره ليأخذ منصبه!

إنَّ الخطأ الكبير الذي اقتُرِفَ في بداية الثورة هو أنَّ النخبة السورية المعارِضة لم تقم، آنذاك، بأخذ زمام المبادرة عبر التنسيق بين مختلف أجنحتها.

كان يمكن للتواصل الجدِّي بين النخبة السياسية المعارضة والنخبة الاقتصادية المعارضة أن يتكفَّل ببلورة المؤسَّسة الوطنية المرجوَّة، الجامعة والمستقلَّة عن أجندات الدول. فقد كان لدى الثورة منذ انطلاقها مجموعة وازنة من رجال الأعمال الذين يستطيعون ضمان استقلال العمل السياسي المعارض عبر تأمين مصاريف المؤتمرات والتجمُّعات السياسية ورواتب الشخصيات القيادية بما يكفل استقلاليتها وتفرُّغها التامّ للعمل الثوريّ.

إنَّ تلك الفرصة الضائعة لم تكن متاحةً إلى الأبد، ولو حدث أن اغتنمتها النخبة المعارِضة في بداية الثورة لما استطاعت الدول إتمام كلٍّ هذا التلاعب بمسار الثورة عبر تفصيل تشكيلةٍ من «معارَضات» غير وطنية، وغير ثورية، ولم تسمع يوماً بالفضائل الوطنية.

موقع «زمان الوصل»، **18** آذار **2020**

فوضى القيادة كخيانة وطنية

لم يُؤذِ الثورةَ في سوريا شيءٌ كما آذتها فوضى القيادة. ولو تسنَّى لأسباب تأخُّر النصر أن تجتمع في مناظرةٍ، لاحتلَّ سببُ «فوضى القيادة» المراتبَ الأُولى.

والحقّ أن إنعام النظر في مآلات الثورة في سوريا سيكشف للمتأمّل أنَّ هذه الفوضى لم تكن مجرَّد سببٍ في مجموعةٍ، بل كانت بيئةً جاذبةً لبقية الأسباب، خصوصاً عندما نتيقَّن بأنها كانت فوضى مقصودةً، حجرا رحاها واحدٌ عند النظام وحلفائه وثانٍ عند جزء معيَّن من المعارضة تناسبه الفوضى وتناقضاتها ليبقى المهيمن الأكبر والمستفيد الأوحد. دون أن ننسى إضافة حجرٍ ثالثٍ، طبعاً، عند الدول المؤثِّرة التي تنظر إلى بلادنا كجائزة للتقاسم.

فعلى المستوى السياسي، حالت فوضى القيادة دون قيام مجلس قيادي فعَّال، مندمج مع حركة الشعب ومستقلّ عن أجندات الدول، يحرم المتسلِّقين والانتهازيين والفاسدين وعملاء الاستخبارات من أيِّ فرصةٍ لاختراق الصفوف، ويرفض أن يتحوَّل إلى فندق رخيص

لإقامة مصالح الدول والأجندات غير الوطنية، مثلما حصل مع جميع المؤسسات القيادية المعارِضة المتناحرة، والتي شكَّلت عبئاً سياسياً مضافاً على الثورة، بدلاً من أن تكون عنوانها السياسي.

وعلى المستوى العسكري، صنعت فوضى القيادة كلَّ أسباب التشرذم التي أفشلت تجربة «الجيش الحرّ»، وساهمت في تشظِّيه نحو النموذج الفصائلي الميليشياوي، وفتحت المجال لنشوء الفصائل المتطرِّفة التي عادت والتهمته، وائدةً الاستحقاقَ الثوريَّ الكبير بإنشاء جيش محترف يحدِّد وجهة البندقية ويمنع انحرافها، نحو الاقتتال الداخلي، أو نحو سوق الارتزاق في دول أُخرى مثلما هو حاصلٌ في الفترة الأخيرة.

وعلى المستوى الإغاثي، والذي لا يقلُّ شأناً عن نظيرَيْه السياسي والعسكري بسبب حجم التهجير شبه الشامل والأعداد الهائلة لمن يحتاجون إلى الغوث، خلقت فوضى القيادة مناخاً مثالياً للنهب العام وانعدام المحاسبة، وبالتالي توسَّعت رقعة المأساة بشكل أثَّر تأثيراً كبيراً على خيارات الناس ومعنوياتهم.

وعلى المستوى الإعلامي، جاءت الفوضى في الإعلام الثوري كنتيجةٍ حتميةٍ للفوضى السياسية. وبدلاً من خلق جهاز إعلامي محترف ومتفرِّغ لديه غرفة مركزية لإدارة المعركة، تُرِكَ الحبل على

غاربه، ليتحوَّل بعض «الإعلام الثوري» إلى دكاكين ومزارع كلّ منها يتبع شخصيةً معيَّنةً أو جهةً معيَّنةً أو دولةً معيَّنةً.

وعلى الصعيد الشعبي، ولَّدتْ فوضى القيادة حالةً من انعدام اليقين الثوري سهَّلتْ عمليات الاختراق الأيديولوجي في البيئة الحاضنة للثورة، فتضعضعتْ هذه البيئة فاسحةً المجال لولادة تنظيمات متخلِّفة، عابرة للحالة الوطنية وللحالة المدنيَّة معاً، استولت في نهاية المطاف على معظم مناطق الثورة.

وفوق ذلك كلِّه، شكَّلت فوضى القيادة مناخاً محموماً للتخوين، وبالتالي تدمير جميع الشخصيات المؤهَّلة للاضطلاع بدور كبير في إعادة لمِّ شمل الثورة وقطاعاتها ومؤسَّساتها وشخصياتها.

وأمام هذا المشهد لا يمكن لأيِّ وطنيٍّ نزيهٍ أن يتعامى عن حقيقة أنَّ الذين عمَّموا هذه الفوضى وساعدوا على انتشارها، وحالوا دون تنظيم العمل الثوري، هم ليسوا فقط جهة الأعداء، بل أيضاً بعض الذين يقفون في جهة الثورة، وتحديداً أولئك الذين «قادوا» الثورة من المقاعد الخلفية، وخافوا من صعود أيِّ شخصيةٍ قادرة على تشكيل إجماع حولها.

ولا يخفى على أحدٍ أنَّ فريقاً في المعارضة، وعبر جماعاته في الداخل، ساهم في صنع «نهايات غامضة» لبعض الشخصيات التي

امتلكتْ حيثيةً قياديةً وكاريزما وتأهيلاً معيَّناً يسمح لها بتصحيح المسار وقلب المشهد.

موقع «زمان الوصل»، **19** تشرين الأوَّل **2020**

النصر ثانياً

جاءت تجربةُ ما توافقنا على تسميتها بـ«المناطق المحرَّرة» (وهي بالأحرى «المناطق المحرَّرة التي أُعيدَ احتلالها») لتُقدِّم نموذجاً كارثياً للفوضى والعشوائية والتناحر.

فمنطقة تحكمها تنظيماتٌ دينيةٌ متخلِّفةٌ يتربَّع على عرشها تنظيمٌ موصومٌ بالإرهاب، ومنطقة تحكمها شراذم فصائل عسكرية نجح التركيُّ في جمعها تحت مُسمَّى «جيش وطني»، بعدما -ويا للعجب!- فشلت الثورة في ذلك!

وفي خضمِّ هذه المفارقات المأساوية، ما زال هناك من يتساءل عن «النصر» وأسباب تأخُّره! غافلاً أو متغافلاً عن أنَّ للنصر مفتاحاً واحداً هو النجاح بإنتاج بديل يمنح الثقة بقدرته على الحلول مكان الذي نريد إسقاطه.

إنَّ عاقلاً رأى ما حصل ويحصل في «المحرَّر» من فشلٍ -يُضاهي الخيانة- في بلورة قيادة وطنية واحدة، متماسكة وفعَّالة وإنْ في حدودها الدنيا، لا يمكنه الوثوق بكلِّ ما يصدر من وعودٍ مستقبليةٍ

حول شكل الدولة المقبلة، ما دام الحاضر يستعرض كوارثه على مرأى منه.

فإذا كان عنوانٌ مثل عنوان «الدولة المدنيَّة»، والذي يجب أن يكون بديهياً بحكم النتائج الحاسمة للتجربة الحضارية الإنسانية الحديثة، ما يزال موضع خلاف كبير! فكيف سيكون الحال، إذاً، عند الانتقال إلى نقاش عناوين أكثر تعقيداً؟!

إلى اليوم، لا تسأل فرداً من جمهور الثورة عن هدفها إلا وأجابكَ بالعبارة العمومية الأشهر التي تحوَّلت لكثرة تكرارها إلى كليشيه: «إسقاط النظام». أما سوى ذلك فليس هناك ما يجمع هذا الجمهور. وكأنَّ إسقاط النظام ليس سوى عملية هدمٍ لا ترافقها أيُّ عملية بناء لما هُدِمَ ولما سيتمُّ هدمه!

لقد قلناها قبل سنوات، ونُعيدها، بأنَّ النصر ليس جغرافيا، وليس مساحات عقارية، وليس ألواناً، تمتدُّ وتتقلَّص، على الخريطة. فالثورة السورية عاشت أعظم انتصاراتها حين لم يكن في جعبتها رصاصةٌ واحدةٌ، وحين لم تكن تملك من البلاد إلا بعض الساحات وبعض الأزقَّة وبعض اللافتات وعَلَماً تحمل نجومه الحمراء عيِّنةً من دماء شهدائه.

إنَّ النصر -حتى في تلخيصه السوري الشعبي «إسقاط النظام»-

لا يمكن إلَّا أن يكون مشروطاً بشرط إنتاج البديل. وتجربة «المحرَّر» برهانٌ ساطع على أنَّ طرد النظام من منطقة لا يعني تحريرها، طالما أنَّ الذين ورثوا سلطات النظام في تلك المنطقة استعملوا الأدوات ذاتها والقمع ذاته والعقلية ذاتها.

إنَّ النصر في ظلِّ تجاهل مسألة إنتاج البديل ليس سوى خرافة من الخرافات نضحك بها على أنفسنا، تماماً مثلما فعلنا حين قبلنا إطلاق تسمية «المحرَّر» على منطقة تخضع لسلطة من هو على مثال الجولاني.

***

إسقاط النظام يجب أن يكون عملية بناء موازية لعملية الهدم.
والنصر، يا أهلي وإخوتي وعزوتي، لا يكون أوَّلاً، بل ثانياً.

موقع «زمان الوصل»، **18** كانون الأوَّل **2019**

تقسيم سوريا أم توحيدها؟

يتعامل السوريون مع سوريا اليوم باعتبارها دولةً موحَّدةً، ويُصدر الكثيرون منهم البيانات الرافضة لتقسيمها. غير منتبهين، أو أنهم يخشون الانتباه إلى أنَّ سوريا اليوم هي دولة مقسَّمة فعلياً، ومن الأجدر بهم البحث عن سُبُلٍ لإعادة توحيدها.

والحقّ أن كثافة الزمن الثوريّ الذي تعيشه البلاد منذ تسع سنوات، هي التي حالت دون انتباه أكثرنا إلى الانقلاب الجذري الذي حدث لسوريا، والذي لم يترك شيئاً على حاله القديم إلا وبدَّله، وفي أغلب الأحيان جعله على النقيض من حاله السابق.

لذلك برزت مشكلةٌ سوريَّةٌ عويصةٌ، إضافة إلى مشكلاتنا الكثيرة، تتعلَّق بتعاطينا مع (وفهمنا لِـ) بعض المصطلحات والتصوُّرات السياسية دون أن نلحظ التغييرات الكبرى التي طرأت عليها مع تعاقب هذا الزمن الثوري، وتوالي الأحداث الانقلابية، سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً وعمرانياً وديموغرافياً، ناهيك عن بلوغ عالم السياسة مراحلَ متطوِّرةً وأشدّ تعقيداً أكثر من أي

وقتٍ مضى.

فمصطلح كـ«التقسيم» مثلاً، أو فلنقل إنَّ تصوُّراً سياسياً مثل «تقسيم سوريا» ما يزال راسخاً في أذهان الغالبية العظمى من السوريين بشكله الواحد القديم، أي وفق النموذج الاستعماري الذي صنعه الانتداب الفرنسي.

بمعنى أن شكل التقسيم لدينا ناجزٌ ومحدَّدٌ ومطابق للشكل الذي اعتمده الفرنسيون قبل مئة عام: دويلات طائفية لكلٍّ منها عَلَم ونشيد وحدود وبرلمان... غافلين عن أن المصطلحات والمفاهيم والتصوُّرات السياسية في حالة تبدُّل دائم. فكيف إذا كان هذا التبدُّل مدعوماً بعقدٍ كامل من الزلازل التي لم تضرّ بالصفائح التكتونية - الكيانية لسوريا فحسب، بل بصفائح المنطقة بأسرها.

إنَّ التقسيم الحاصل، والذي ما يزال يحصل، في سوريا أعقد بكثير من التقسيم القديم، ولا يمكن دحضه، إطلاقاً، بالقول إنه لا وجود، في الخرائط، لدولة علوية أو دولة درزية أو دولة حلب أو دولة دمشق، كما كانت الحال أيام الفرنسيين.

بل إنَّ التقسيم الحالي أكثر خطراً وعدوانيةً من التقسيم الكلاسيكي القديم. لأنَّ القديم ربما كان يُتيح للدويلات الناشئة التقاط أنفاسها ومحاولة البدء من جديد، في حين أنَّ التقسيم الحالي،

الـمُراد تكريسه في سوريا، هو تقسيمٌ مستمرٌّ وغير ناجز يأخذ كلَّ أشكال التناحر الجغرافي والديموغرافي والاجتماعي الممكنة. بل إنه تقسيم قائم أصلاً على دوام الاحتراب الأهلي.

فلن يُسمَح للكورد بإقامة دولة في سوريا، ولكن أيضاً لن يُسمَح للسوريين بإنهاء المشروع الانفصالي. سيبقى شرق الفرات مقتطعاً من الأرض السورية دون أن يُسمح له بالاستقلال.

ستتحوَّل الأراضي السورية إلى أقاليم ضعيفة وإلى أرض رخوة لا تصلح لبناء أي دولة عليها، ولكنها تصلح فقط لبناء القواعد العسكرية الأجنبية.

وبالنتيجة، سنكون أمام تدمير شامل لكلِّ الصيغ الممكنة لأي قيامة جديدة للشعب السوري أو حتى لأي جزء منه. وهذا هو الفرق الجوهري بين تقسيم قديم يُفكِّك الدولة، وتقسيم جديد يُدمِّرها.

لذلك على الوطنيين السوريين أن يضعوا جانباً مقولة «تقسيم سوريا»، وأن يلتفتوا إلى مقولة «توحيد سوريا».

وهذا التحوُّل الأساسي في الطرح سيتطلَّب بالضرورة مناقشة جميع الصيغ الممكنة والواقعية لإنجاز هذا التوحيد، بعيداً عن الشكل القديم للدولة المركزية التي كانت بمثابة البنية التحتية التي قامت

عليها دولة الاستبداد.

موقع «أساس ميديا»، 29 تمّوز 2020

خطر الاندثار

«يوغوسلافيا هو اسمٌ لدولةٍ وُجِدَتْ غرب البلقان في جنوب شرق أوروبا في القرن العشرين (1918 – 2006)».

عن «ويكيبيديا»

الاقتباس أعلاه، وهو تعريفٌ لدولةٍ كانت موجودة ثمَّ اندثرت وصارت من الماضي، ينفع بالتذكير ببديهيةٍ مهمَّةٍ للغاية -غالباً ما تغيب عن أذهان الناس- ألا وهي إمكانية اندثار الدول.

في النموذج اليوغسلافي نجد دولةً عاشت أقلّ بقليلٍ من قرنٍ من الزمان، وكانت نهايتُها حروباً عرقيةً وجرائمَ إبادةٍ على أساسٍ دينيٍّ، ثمَّ تقسيماً إلى دولٍ، فاندثاراً للدولة الأمّ إلى الأبد.

عناصر كثيرة من اندثار الدولة في النموذج اليوغسلافي متوافرة في الحالة السورية، ولا شيء في وسعه أن يمنع تكرار النتيجة ذاتها سوى حصول تسوية سياسية كبرى؛ تبتدئ بترحيل الأسد وحاشيته، مع الشروع بإعادة هيكلة المؤسَّسات الأمنية والعسكرية، وتنتهي بالاتفاق على نموذج حكم جديد لسوريا الجديدة، بعدما

أثبت نموذج الدولة المركزية فشله وكارثيته باعتباره وصفةً سحريةً لنهوض الاستبداد واستفراد طيف بالحكم مع البطش ببقية الأطياف.

إنَّ عدم اندثار سوريا، ككيان سياسي، يتطلَّب مرحلة عمل طويلة لتضميد الجراح قوامها إعادة إعمار مجتمعية، موازية لإعادة الإعمار الإسمنتية، تضطلع بدور الـمُبَلْسِم التاريخي.

فإعادة الإعمار المجتمعية، في سوريا التي لـمَّا تولد بعد، يجب أن يكون لها هدف نهائي وكبير يتجسَّد في إنتاج هُويَّة وطنيَّة سوريَّة جديدة تحترم السياقات التاريخية للبلاد، وتُبرز وجدانها العربي والإسلامي، وتلحظ تنويعاتها العرقية والثقافية (خصوصاً المسألة الكُردية) وتعدُّدية طوائفها. بمعنى إنتاج هُويَّة وطنيَّة جديدة أكثر مرونة من الهويات القومية الجامدة، والتي استعمل الاستبدادُ إحداها رافعةً له وستاراً لمشروعه الفئوي.

ولنجاح هذه العملية الضخمة ثمَّة اشتراطات عديدة، بينها أن يتواضع السوريون على شكل الحكم في الدولة الجديدة. (إذا سُمِحَ لي أن أُدليَ برأيي في هذا الصدد فسأقول إن اللامركزية الإدارية الموسَّعة هي الأكثر ملاءمةً للواقع السوري، وربَّما أشرح هذا الرأي لاحقاً في مقالة منفصلة أُعدِّد فيها أسباب اقتناعي باللامركزية الإدارية الموسَّعة كحلّ وسط أمثل بين الفيدرالية التقسيمية والنظام

المركزي الاستبدادي).

وفي خضمّ هذه الفوضى الشاملة التي أحكمت سدَّ الطرق التي يمكن أن تؤدّيَ إلى نهوض الكيان المفكَّك وتعافيه، تبدو فرص الاندثار متكافئةً مع فرص الولادة الجديدة.

وبقدر ما يبدو الأمر بأنه قد خرج من أيدي السوريين وصار قضيةً خارجيةً، بقدر ما هو مرهونٌ بنجاح نخبة سورية وطنية في الانبثاق، وقيادة الحلّ الواقعي الذي لا يغبن -على الرغم من واقعيته- تضحيات السوريين في الثورة، ويعيد التوازن للكفَّة السورية التي رجحتْ عليها كفَّةُ الخارج.

وظهور هذه النخبة الإنقاذية من عدمه هو الذي سيحسم المآل بين اندثار سوريا وولادتها الجديدة.

موقع «زمان الوصل»، **5** أيلول **2020**

تحلُّل الدولة
واستنهاض القوى المجتمعية

منذ سنواتٍ يتعايش المجتمع السوري، في مناطق النظام، مع جثَّة الدولة المتحلِّلة.

في المرحلة الأولى للتحلُّل، كان الوضع مُحتمَلاً حيث «الجلْد» ما يزال محتفظاً ببعض التماسك القادر على حبس الروائح وحجب المنظر المرعب للأحشاء التي راحت تأكل نفسها.

في المرحلة الثانية، وهي مرحلة اليوم، بدأ المجتمع في مناطق النظام يشعر بالاختناق والقرف مع تفسُّخ الجلد وانتشار الرائحة النتنة.

ومع اقتراب الدخول في المرحلة الثالثة، وهي مرحلة التحلُّل الشامل والكامل والمروّع، لن يكون أمام هذا المجتمع، في مناطق النظام، إلا التخلُّص من الجثَّة وتدبُّر أمره بنفسه.

***

نظام الأسد بات مجرَّد مربَّعات أمنيَّة متناثرة في المناطق، ومجرَّد

صورة مُخرَّقة تستعملها قوى الاحتلال لإخفاء وجوهها. مؤسَّسات الدولة اضمحلَّ دورها مع اضمحلال قدرتها على تأمين المواد الأساسية للمواطنين. فقدان الأمن أدَّى إلى فقدان «هيبة الدولة». أمَّا فقدان الرغيف فأدَّى إلى فقدان «الدولة» نفسها حتى في أعين أشدّ المناصرين.

المجتمع في مناطق النظام بات عبداً جائعاً. معادلة العبودية مقابل الرغيف انتهت إلى غير رجعة. لأنَّ العبودية الجائعة و«الحاف» هي كلّ ما تبقَّى.

***

إنَّ فشل الوصول إلى مرحلة انتقالية سياسية في سوريا، أدَّى لوصولنا -قسراً- إلى مرحلة انكشافية فوضوية تُرمى فيها جثَّة الدولة في حضن المجتمع.

إنها مرحلة الانكشاف الكامل للمجتمع السوري وخسارته لكلّ مظلَّات «السياسة» والاقتصاد والأمن، ولو بحدودها الدنيا. بل إننا قد بلغنا نقطةً بات يمكن الحديث فيها عن خسارة مظلَّة القيم الاجتماعية أيضاً، في ظلِّ هذا التفكُّك الاجتماعي الرهيب.

وبعدما كان مرجوَّاً أن تأتيَ المرحلة التي يتمُّ فيها نقل السياسة من الشكل الاستبدادي إلى الشكل الديموقراطي، نجدنا في مرحلةٍ

يتمُّ فيها انتقال السياسة من الشكل الاستبدادي إلى اللاشكل (الفوضى الكاملة).

وعوض أن تنتقل السلطة من جهةٍ سياسيةٍ إلى جهةٍ سياسيةٍ أُخرى، تضعف هذه السلطة إلى درجة الـمَوَات، ليتمَّ تناتُشها عشوائياً من قبل قوى إجرامية طفيلية نبتت على ضفاف أنقاض السلطة السابقة، بينما يقف المجتمع السوري متفرِّجاً!

وإذا كانت مرحلة الانتقال السياسي تمتاز ببعض قواعد الأمان المستندة إلى خريطة طريق واضحة مع وجود رعاة خارجيين ومؤسَّسات داخلية متماسكة، فإنَّ مرحلة الانكشاف السياسي المجتمعي التي نعيشها، تبلغ من الخطورة مبلغاً كبيراً، حيث الغياب الكامل للرؤية السياسية مع حضورٍ هشٍّ لبقايا مؤسَّسات متهالكة هي كلُّ ما تبقى من هيكل الدولة، ناهيك عن العبث الذي ترعاه وتُوسِّع من رقعته الجهاتُ الخارجيةُ المعرقلة لحصول التسوية السياسية المنتظرة.

الأمراض المجتمعية سيكون حضورها مدمِّراً في مرحلةٍ تتألَّف من سلسلةٍ من الانهيارات. وكلُّ ما لا يمكن أن يخطر على بال سوري قبل سنواتٍ سيراه في مجتمعه، لأنها مرحلةُ سقوطٍ حرٍّ على المستويات كافَّة.

الفراغ الذي أحدثه موت الدولة داخل مناطق النظام، إذا لم يبادر المجتمع السوري إلى ملئه بالكوادر الفاعلة فسيتمُّ ملؤه بعصابات الخطف والجريمة والمخدِّرات كما يحصل اليوم في العديد من المناطق.

إنَّ تفعيل القوى المجتمعية (من مثقَّفين وناشطين ووجهاء محلِّيين ورجال دين وسيِّدات مجتمع وكلّ الفاعلين في مناطقهم) لتأخذ زمام الأمور بيدها من خلال تشكيل هيئات إدارية أهلية في كلِّ قريةٍ وبلدةٍ وحيٍّ ومدينةٍ، مهمَّتها إدارة وتسيير أمور المناطق بشكل مباشر، مع استعمال مرافق الدولة ومؤسَّساتها قدر المستطاع... هو بمثابة إنشاء المظلَّة التي يمكنها التخفيف من أضرار هذا السقوط الحرّ، والحؤول تالياً دون انتقال تلك المناطق من مرحلة تحلُّل الدولة إلى مرحلة تحلُّل المجتمع.

موقع «زمان الوصل»، **3 كانون الأوَّل 2020**

المحتويات

عن العبث الذي نحن فيه 07
الأخلاق الثورية 10
القضاء على البدائل 13
التحوُّل الأخطر 16
عن المال المشبوه 19
النقد الثوري: حقٌّ أم واجبٌ؟ 21
التطبيع الجديد 25
التصفية الفكرية للثورة 28
سوريا التي لن تأتي 32
رؤوس الأيزيديات المقطوعة 35
الأوبئة الحقَّة والانقراض الحضاري 38
عن «القادة» و«الفضائل الوطنية» 41
فوضى القيادة كخيانة وطنية 45
النصر ثانياً 49

تقسيم سوريا أم توحيدها؟ 52
خطر الاندثار 56
تحلُّل الدولة واستنهاض القوى المجتمعية 59

صدر للمؤلِّف

في الشعر:

- الرسَّام (1999)
- ملحق الشعراء السرِّي (2001)
- قصيدة فاطمة (2004)
- العروس (2007)
- تمثال امرأة تتجرَّع السمّ (2008)
- حصاة في كُليتي اليسرى (2013)
- السوريون شجر (2017)
- قبورٌ صغيرة (2021)
- أطفال تأخَّروا عن موعد النوم (2021)

في السرد:

- لحظة وفاة الدكتاتور (2011)

في النقد الأدبي:

- محاكمة الشِّعر (2021)

في الثقافة:

- فضائح الآخرين (2021)
- المثقَّف القديم (2021)
- عند تقاطُعِ الفنِّ والسياسة (2021)

في السياسة:

- حكُّ الصدأ (2017)
- مفاتيح (2021)
- مواكبات فكرية للثورة (2021)
- الجانب الصامت من المأساة (2021)

في الفلسفة:

- حقائق من نوع خاصّ (قيد النشر)

منشورات ماهر شرف الدين

من الكتاب

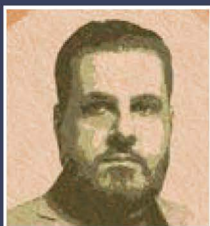
تشيع مفردة «الأخلاق» حين يكون الحديث عن الثورة. غالباً في سياق المفاخرة، بين «أخلاقنا» و«أخلاقهم»، ونادراً في سياق النقد والتصحيح.

تُستعمل «الأخلاق» بهذا المعنى كسلاحِ مفاضلةٍ بيننا وبين الخصم. ولطول أمد استعمالها بهذه الطريقة، تضمحلُّ قدرتُها في الحفاظ على ذاتها كقيمةٍ مستقلَّةٍ، لتتحوَّل إلى مجرَّد أداة لتسجيل النقاط. تُمسَخ وتُرمى من شاهق.

تتربَّص «الأخلاق»، في سياقها المبتذل هذا، بأخطاء الخصم، من دون الاكتراث بأخطاء أصحابها. تكفُّ عن كونها ذات حدَّيْن. تقتصر على حدٍّ واحدٍ. فيغدو أصحابُها جِمالاً ترى كلَّ سنامٍ إلا سنامها.

إنَّ إهمال الجانب الأخلاقي في الصراع من طبع المستبدّ. وإذا قلَّده الثائر في ذلك تتحوَّل الثورة إلى مجرَّد احتراب على السلطة أو مجرَّد احتراب للانتقام.

المنطلق الأخلاقي للثائر، وحدَه، هو الكفيل بمنح المشروعية للأهداف التي يُضمرها، أو يُعلنها. أمَّا المظلومية، لوحدها، فلا تكفي.



شاعر وكاتب سوري من مواليد 1977. كتبَ في السيرة والنقد الأدبي والفلسفة والتاريخ والسياسة.

ISBN: 978-0-9995375-4-1